لا للتوظيف السياسي لخطابات التحريض والكراهية

مسعود عمشوش

من الطبيعي أن يتضمن أي مجتمع فئات متنوعة ومختلفة، لكن من غير الطبيعي أن يتم توظيف تنوع فئات مجتمع ما لزعزعة السلم الاجتماعي. ومن المؤسف أن يساعد بعضنا - ربما من غير قصد- أعداء القضية الجنوبية على النيل مما تم تحقيقه من إنجازات وإعادتنا إلى شرك 13 يناير 1986 المشؤوم، وتوظيف كل صغيرة وكبيرة لزعزعة السلم الاجتماعي في بلادنا ودفعنا للتناحر فيما بيننا ليتمكن أعداؤنا من الانقضاض علينا بسهولة.

ومن المؤسف أن نلاحظ هذه الأيام، انتشار سريع لخطابات التحريض المروجة للكراهية والتمييز المناطقي أو العرقي أو العنف ضد الأفراد أو الجماعات على أساس سمات معينة كالجنس والأصل والمنطقة والعرق والجنس والدين أو المعتقدات الأخرى. ولا تقتصر خطابات التحريض المتبطنة للكراهية على التصريحات اللفظية العامة، فهي تتضمن أيضا الكتابات في وسائل الإعلام المختلفة والتواصل الاجتماعي والكتب والرسومات واللوحات والصور والأفلام والرسوم المتحركة والملصقات في الأماكن العامة وما إلى ذلك.

وفي الحقيقة يتعارض التحريض وخطاب الكراهية مع القيم الأساسية للمجتمعات لأنه يشجع على التعصب والعنف ضد الآخرين. ومن واجب الدولة حماية حقوق وكرامة جميع أفراد المجتمع والحفاظ على السلم الاجتماعي.

وللقيام بذلك، وضعت القوانين اللازمة لمنع خطاب الكراهية والتعصب والتمييز.

ومن المعلوم أن مبادئ ديننا الإسلام تنبذ خطاب الكراهية، وقوانين حقوق الإنسان ووثائق الأمم المتحدة التي تؤكد جميعها إلى ممارسة خطاب أكثر إيجابية ونقاء. وفي مصر يتضمن قانون العقوبات موادا واضحة لمواجهة كل الأعمال التحريضية على الدولة بالعنف وتهديد السلم الاجتماعي في ظل تحريض عدد من الجماعات بسلوكها وبخطاباتها التحريضية في الساحات والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدا الداعية للعنف ضد الدولة وبعض الرموز، والتي تمولها جماعات إرهابية ومراكز نفوذ سياسية خارجية.

وعلى الرغم من أن التحريض الداعي للكراهية ينتهك مبادئ حرية التعبير، فهناك من يعتقد أن لمحرضين والمروجين لخطاب الكراهية يتمتعون بحصانة معينة ومحميون بعدم الكشف عن هويتهم، وهذا المنطق غير صحيح، إذ يمكن للسلطات اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة خطاب الكراهية المنتشر عبر الاعلام والإنترنت.

وبالنسبة للقانون، يعد التحريض المتضمن خطاب الكراهية جريمة جنائية يمكن منعها والمعاقبة عليها من قبل الدولة. وتسمح قوانين معظم الدول بمعاقبة خطاب الكراهية بغرامة والحرمان من الحرية. وبالإضافة إلى هذه العقوبات، يجوز للمحكمة، في ظروف معينة، أن تحرم الشخص من حقه في أن ينتخب وأن يشغل منصبا قضائيا أو أن يمثل طرفا أمام المحكمة، لمدة تصل إلى خمس سنوات. يمكن للمحكمة أيضا أن تأمر بإزالة المنشور الذي يحتوي على خطاب الكراهية.

وتظل حرية الرأي والتعبير، في الواقع، حجر الزاوية في حقوق الإنسان وأساس المجتمعات الحرة والديمقراطية. وهي تضمن حقوقا أساسية أخرى، مثل الحق في التجمع السلمي، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحرية الدين. ومما لا شك فيه أن وسائط الإعلام الرقمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، قد عززت الحق في الوصول للمعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها. لكن خطاب الكراهية لا تحميه حرية التعبير وهو جريمة جنائية يمكن منعها أو المعاقبة عليها قانونا. ويتعارض التحريض المتبطن لخطاب الكراهية مع القيم الأساسية للمجتمعات بشكل عام، بما أنه يدعو أو يبرر التعصب تجاه أشخاص معينين على أساس أنه ينبغي معاملتهم معاملة أقل تفضيلا بسبب سمات معينة. لذلك يعد خطاب التحريض الكراهية سوء استخدام لحرية التعبير، ومحظور بموجب المادة 17 من اتفاقية حقوق الإنسان. والواقع أن المادة 17 تدخل حيز التنفيذ عندما يسعى مقدم الطلب إلى تحويل مادة من مواد الاتفاقية عن غرضها الحقيقي بالاعتماد على الحق الذي يكفله لتبرير أفعال مخالفة للاتفاقية أو تتنافى مع الديمقراطية و/أو القيم الأساسية الأخرى للاتفاقية. وهناك من يرى اليوم ضرورة حماية حرية التعبير من الرقابة من قبل الدول أو الشركات الخاصة لمواجهة الجهود المبذولة للحد من خطاب الكراهية، وخاصة عبر الإنترنت.

الفتن.. يدفع ثمنها الأبرياء وهي رصاصات قتل لحاضر الجنوب ومستقبله

صالح شائف

إن شعبنا الجنوبي العظيم معني اليوم وأكثر من أي وقت مضى لليقظة الوطنية والتاريخية؛ والحذر من كل دعاة الفتنة ومن يبحثون عن أية أسباب لإشعال حرائقها؛ لتكون دماء الجنوبيين الأبرياء ثمنًا لتتويجهم كقادة سياسيين وزعماء قبليين ووجاهات إجتماعية؛ بعد أن أفلس كل هؤلاء ولم يجدوا غير المتاجرة بدماء وأرواح الناس.

كما أن المسؤولية كبرى وعظيمة أمام كل القيادات الوطنية الجنوبية؛ أكانت تلك الممثلة بالمجلس الإنتقالي؛ أو خارجه أو في إطار الشرعية المؤقتة القائمة؛ فالجميع ودون إستثناء أمام إمتحان وطني وتاريخي جاد وحقيقي؛ ويتمثل في كيفية تجاوز عنق الزجاجة إن جاز لنا القول؛ وإفشال كل ما يحاك ضد الجنوب وأهله عبر تغليب مصلحة الجنوب الوطنية العليا قولاً وفعلاً؛ وما دون ذلك ينبغي تجاوزه بإعمال العقل والحكمة والمنطق والشعور بالمسؤولية التاريخية أمام شعبنا ومستقبل أجياله.

ففي ذلك منعًا للفتنة وعدم السماح للأصوات التي تغرد خارج عملية التصالح والتسامح الوطني؛ وتتجاوز مصالح الجنوب الوطنية العليا؛ لأن تجر شعب بكاملة إلى دائرة اللهب التي ستحرق بنارها الجميع خدمة لمصالح هذا البعض الخاصة والأنانية وحساباتهم الخطأ؛ أو إنسياقًا وراء ما يروجه أعداء الجنوب وقضيته من أوهام ومشاريع مشبوهة؛ ويستغلون وبخبث ولؤم ما يشهده الصف الوطني الجنوبي من إختلافات وتباينات مع الأسف؛ ولصالح مشاريعهم المعادية للجنوب والتي تستهدف أرضه وثرواته وإحتلاله مجددًا.

إنه لمن المؤسف والمخجل أيضًا بأن تنجح تلك القوى وتجعل الجنوبي يخاف من أخيه الجنوبي أكثر مما يخاف من القوى المعادية لشعبه وقضيته؛ أو ينتبه لدسائسها التي لن ترحم هذا أو تضع إعتبارًا لآخر من الجنوبيين؛ حتى وإن كان متخادمًا معهم أو مؤيدًا لمشاريعهم.

أن الحريق إذا ما أشتعل - لا سمح الله - فأن هناك من هم جاهزون لصب الزيت على النار وما أكثرهم؛ ولنا فيما قد مضى دورسًا وعبر مريرة ومؤلمة؛ حتى وأن تخفوا بأقنعة المكر والخداع المتعددة الأشكال والألوان؛ أو رفعوا شعارات (وحدوية) أو دفاعًا عن (الوحدة) التي ذبحت على أيديهم الملطخة بدماء عشرات الألاف من الشهداء والجرحى من أبناء الجنوب الأحرار.

إن ثقتنا كبيرة بأن الجميع يدرك أهمية التفاهم وتقديم التنازلات المتبادلة في سبيل إنقاذ الجنوب؛ ولن يسمحوا لأنفسهم بأن يكونوا معبرًا لمرور مخططات أعداء المشروع الوطني الجنوبي؛ والتي تستهدف في جوهرها وأبعادها الجنوب وأهله دون تمييز؛ وسيخسر الكل ويندم الجميع أن نجحت خططهم التآمرية؛ وهو ما ينبغي منعه من الحدوث؛ وهذه مسؤولية وطنية كبرى تنتصب أمام أحرار وحرائر الجنوب؛ وكل مناضلي شعبنا ومن كل ألوان الطيف السياسي والمجتمعي الجنوبي.

كما أن ثقتنا كبيرة أيضًا بقدرة العقل الوطني والسياسي على تجاوز كل التحديات الماثلة وبشجاعة كل المعنيين ومن كل الأطراف على تحمل مسؤوليتهم الوطنية بعيدًا عن حسابات الربح والخسارة؛ فالجنوب ليس ساحة للإستثمار أو مجالاً للمساومات بحقه وحقوقه ومستقبله؛ وكما سبق لنا التأكيد مرارًا بأن الجنوب قد كان وسيبقى دومًا قبل الكل وبعد الكل وفوق الجميع.

تهديدات ومخاطر تواجه المشروع التحرري الجنوبي

د. وليد ناصر الماس

يواجه البلد الجنوبي جملة من التهديدات والتحديات من قبل قوى الشمال، التي تسعى جاهدة لاحتواء الجنوب مرة أخرى وإعادته إلى حضنها.

مع سقوط الدولة المركزية في صنعاء في أحداث 2015م وما تلاها، وسيطرة الحوثيين على السلطة هناك، تمكنت قوى المقاومة الجنوبية من تحرير أرض الجنوب والبسط عليها وحمايتها من مختلف التهديدات، وهي خطوة متقدمة على سبيل استعادة الدولة الجنوبية المستقلة، غير أنها خطوة محفوفة بالعديد من المخاطر، وتواجه تحديات ومؤامرات جمة من قبل قوى محلية تتمثل في أطراف الشرعية، التي تحاول عابثة إعادة ترميم الوحدة بين الجنوب والشمال بوسائل شتى، على طريق إحتواء الجنوب من خلال حلول ترقيعية تطرح هنا وهناك، كالحديث عن الدولة الاتحادية والأقاليم، والإشارة الخاطفة لبعض المظالم والقضايا الحقوقية، وهي في واقعها أساليب ومحاولات لا تختلف عما سبقها من محاولات آلت في السابق للفشل الذريع، كونها تنتقص من جوهر القضية الجنوبية العادلة، التي تعد محور القضايا، والأرضية الصلبة التي ترتكز عليها كافة الحلول الممكنة للمشاكل التي تعصف بالساحة الداخلية متجاوزة إياها إلى دول الإقليم، إذ لن يكون هنالك سلام عادل وشامل ومستدام، دون البحث عن حلول ناجعة للقضية الجنوبية.

من أبرز التهديدات التي تواجه المشروع الجنوبي اليوم:

1. الحوثيون من خلال تواجدهم المليشاوي المسلح على معظم الحدود الجنوبية.
2. قوى الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح اليمني) وأذرعه المسلحة، متمثلة في الجماعات الإرهابية القاعدة وأخواتها.
3. قوى الشرعية السياسية وتتمثل في الوجود الإخواني في الحكومة، وبقايا النظام السابق، والقوى المؤيدة لمشروع استمرار الوحدة.
4. التواجد العسكري لقوى الشمال في بعض محافظات الجنوب، كانتشارها في محافظة حضرموت ومناطق أخرى.
5. الاستمرار في تكوين تشكيلات مسلحة غير واضح الهدف والغرض من إنشائها.

وعليه يتعين الاستعداد وأخذ الحيطة والحذر لمجابهة كل هذه التهديدات وإفشالها من خلال العمل على الآتي:

أولا: العمل على تأهيل وصقل قدرات ومهارات أفراد قواتنا المسلحة الجنوبية البطلة، بما يمكنها من القيام بواجباتها القتالية على أكمل وجه.

ثانيا: العمل على تطوير قدرات قواتنا المسلحة العملياتية والقتالية، والرفع من الروح المعنوية للمقاتل الجنوبي.

ثالثا: العمل على تعزيز الجبهة الداخلية للجنوب على كل الأصعدة، عسكريا وإعلاميا، ورأب الصدع الداخلي، وتوجيه مختلف الجهود والطاقات نحو العدو وتهديداته المحدقة بالجنوب.

رابعا: توعية المواطن الجنوبي بخطورة المؤامرات المحدقة ببلده، وتحشيد الشارع المحلي وتهيئته للاستعداد لأي طارئ.

بالتوازي مع مواجهة التهديدات المحدقة بالمشروع الجنوبي، يتعين العمل في مسار آخر مواز لبناء الدولة الجنوبية المؤسسية، من خلال عدد من الخطوات:

متطلبات ملحة تمهد لبناء الدولة الجنوبية.

باستتباب الكثير من عوامل التمكين للجنوب، حيث صار لديه اليوم ممثل سياسي مستقل وقيادة موحدة، وجيش قادر على حماية الأرض والحفاظ على المقدرات وما تحقق من إنجازات، بات من المتعين علينا العمل على الحفاظ على هذه المكاسب المتحققة، والسعي لتعزيزها، والانتقال بها إلى مرحلة بناء الدولة المستقلة القادرة على النهوض بمهامها لخدمة شعبها.

أولى تلك الخطوات وأكثرها إلحاحا اليوم: تتمثل في رفض الحوارات التي تقلل من شأن الجنوب ومشروعه العادل، وتمس جوهر قضيته، والدفع باتجاه إجراء حوار شامل يضع قضية شعب الجنوب على رأس أي تفاهمات سياسية.

الخطوة الثانية: تبني برنامج عمل من شأنه تضييق هوة التباين بين مختلف المكونات الجنوبية، المؤمنة بعدالة القضية، المناضلة من أجل استعادة الدولة الجنوبية المستقلة.

الخطوة الثالثة: إعادة هيكلة أجهزة وهيئات مختلف القوى الممثلة لأبناء شعبنا الجنوبي، لتضم في قيادتها وعضويتها، عناصر وكفاءات مشهود لها بالكفاءة والقدرة على العمل والإنجاز.

الخطوة الرابعة: إجراء إصلاحات إدارية شاملة، للتخلص من الفساد وتطوير الأداء الإداري، في المؤسسة المدنية والمؤسستين الأمنية والعسكرية.

الخطوة الخامسة: القضاء على مختلف المظاهر الدخيلة على مجتمعنا الجنوبي، وعلى رأس ذلك الجبايات المفروضة على وسائل النقل الثقيل، التي تثقل كاهل المواطن، وما تجره من تداعيات.

الخطوة السادسة: استهداف الجانب المعيشي للمواطن بحلول تلامس حياته اليومية، من خلال تفعيل دور المشاركة السياسية في الحكومة، والدفع باتجاه إيقاف عملية انهيار العملة المحلية، ومواجهة مظاهر الاحتكار والاستغلال.

الخطوة السابعة: تحديد مصادر الدخل المحلية من موارد مختلفة وحصرها في مختلف محافظات الجنوب، والعمل على استغلالها وتوجيهها بصورة جيدة لخدمة المواطن الجنوبي.